

Distr.
GENERAL

S/1999/618
28 May 1999
ARABIC
ORIGINAL: FRENCH

مجلس الأمن



رسالة مؤرخة ٢٧ أيار/ مايو ١٩٩٩ موجهة من
الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن

يشرفني أن أحيل إليكم طي هذا، للعلم، رسالة مؤرخة ٢٢ أيار/ مايو ١٩٩٩ تلقيتها من الرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا (OSCE) (انظر المرفق). والتقرير المرفق، الذي يتعلق بالحالة في كوسوفو، مقدم عملاً بقراري مجلس الأمن ١١٦٠ (١٩٩٨) المؤرخ ٣١ آذار/ مارس ١٩٩٨ و ١٢٠٣ (١٩٩٨) المؤرخ ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨ وكذلك تلبية لرغبة المجلس في أن يكون على اطلاع على الحالة في كوسوفو.

وأكون ممتناً لكم لو تكرمتم بإطلاع أعضاء مجلس الأمن على نص هذه الرسالة.

(التوقيع) كوفي عنان

المرفق

رسالة مؤرخة ٢٢ أيار/ مايو ١٩٩٩ موجهة
إلى الأمين العام من الرئيس الحالي لمنظمة
الأمم والتعاون في أوروبا

[الأصل: بالانكليزية]

أشير إلى رسالتي المؤرخة ١٦ شباط/فبراير ١٩٩٩ المتعلقة بمساهمات منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في الإبلاغ عن الحالة في كوسوفو عملاً بالمتطلبات المنصوص عليها في قرار مجلس الأمن ١١٦٠ (١٩٩٨) و ١٢٠٣ (١٩٩٨).

وأرفق، طي هذا، التقرير الذي يغطي الفترة من منتصف نيسان/أبريل حتى منتصف أيار/ مايو ١٩٩٩ عن الحالة في كوسوفو، وعن أنشطة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. والرجاء ملاحظة أن التحقق من التعاون والامتثال داخل كوسوفو لم يعد ممكناً منذ الانسحاب المؤقت لبعثة التحقق في كوسوفو التابعة للمنظمة المذكورة. ولذلك، لا يتضمن التقرير فصلاً مستقلاً بشأن هذه المسائل.

(توقيع) كنوت فوليبك

ضميمة

تقرير شهري عن الحالة في كوسوفو عملا بالمتطلبات
المنصوص عليها في قرار مجلس الأمن ١١٦٠ (١٩٩٨)
و ١٢٠٣ (١٩٩٨) للأمم المتحدة

من منتصف نيسان/أبريل حتى منتصف أيار/ مايو ١٩٩٩

المحتويات

الصفحة

أولا - الحالة بوجه عام	٤
الحالة الأمنية	٥
الحالة السياسية	٦
الحالة الإنسانية	٧
مسائل حقوق الإنسان	٨
احتمالات اتساع نطاق الصراع الدائر في كوسوفو	٨
ثانيا - أنشطة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا	١٢
الأنشطة التي قام بها الرئيس الحالي والمجلس الدائم	١٢
العمليات التي قامت بها بعثة التحقق في كوسوفو التابعة لمنظمة الأمن	
والتعاون في أوروبا	١٣

تَلَقَّيت المعلومات المتعلقة بالحالة في كوسوفو والواردة في هذا التقرير من مصادر مختلفة داخل كوسوفو. ومنها اتصالات بعثة التحقق في كوسوفو التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ووسائل الإعلام، والمنظمات الأخرى المعنية بالتطورات في هذا الإقليم. وبعثة التحقق في كوسوفو التابعة للمنظمة المذكورة لم تحقق في هذه المعلومات أو تتأكد منها.

أولا - الحالة بوجه عام

واصلت بعثة التحقق في كوسوفو (KVM) عملياتها في جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وفي ألبانيا. ويضم مقر البعثة في سكوبيه عناصر للتنظيم والإدارة والمركز الإقليمي، كما واصلت فرق العمل الألبانية والمقدونية التابعتان للبعثة مساعدتهما لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين فيما يتعلق بتدفق اللاجئين من كوسوفو.

وما برح تدفق اللاجئين من كوسوفو ثابتا نسبيا. وفي حين أن معسكرات اللاجئين والهيكل الإدارية التابعة لها ما برحت تعاني ضغطا شديدا، فقد طرأ بعض التحسن على إدارة هذه المرافق. والتطور المزعج كان إغلاق الحدود المقدونية في مطلع أيار/ مايو، الذي قيل بأنه تدبير مؤقت من جانب السلطات المقدونية. وفي أعقاب هذا القرار، هبط تدفق اللاجئين الألبانيين من كوسوفو بحدة رغم إعادة فتح الحدود في وقت لاحق.

وقد أعلنت القيادة العليا للجيش اليوغوسلافي عن انسحاب قواتها جزئيا من كوسوفو في ١٠ أيار/ مايو. وقد أخبر رئيس ما يسمى "بالحكومة المؤقتة" الألبانيين في كوسوفو وزعيم وفد الألبانيين الكوسوفي إلى مباحثات رامبوييه، هاشم تاتشي، "كوسوفابرس" في ١١ أيار/ مايو أن انسحاب القوات الصربية المزعوم ما هو إلا خداع، مفيدا بأن تلك القوات كانت تعيد تجمعها ليس إلا لتجنب الضربات الجوية التي تشنها منظمة حلف شمال الأطلسي (ناتو). كما أفادت مصادر جيش تحرير كوسوفو (KLA) أن القتال ما زال مستمرا، ولا سيما قرب بلدتي يونيك ودياكوفيتشا، إلى الجنوب الغربي من الإقليم قرب حدود كوسوفو - جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية مع ألبانيا. إذ ما برحت هذه المنطقة بؤرة نزاع طوال شهر أيار/ مايو، وذلك إثر إعلان جيش تحرير كوسوفو عن رغبته في الاحتفاظ بممر للتموين من ألبانيا إلى كوسوفو.

وما برح موقف الرئيس ميلوسيفيتش فوق كل جدل. فقد أزيح فوك دراškوفيتش عن منصبه كنائب لرئيس الوزراء في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية بعد أن صرح للصحافة في ٢٧ نيسان/أبريل أن حالة الحرب تناسب، "البعض في البلد"، الذين يودون أن يصبح هذا الموقف حالة دائمة في البلد. كما صرحت قيادة الحزب الصربي الراديكالي (SRS) في ٢٧ نيسان/أبريل أن السلطات ستتخذ تدابير فورية بحق من سمتهم القلة في البلد، "مساعدي عدوان منظمة حلف شمال الأطلسي".

الحالة الأمنية

في بداية الفترة المشمولة بالتقرير، أفادت مصادر جيش تحرير كوسوفو أن قوات الأمن الصربية تقوم ببعثرة موجوداتها على الأرض، متجنبة بذلك الغارات الجوية التي يشنها الناتو في كوسوفو. ويبدو أنه مما سهل بعثرتها بعيدا عن الشكنات، التي يُفترض تدمير الكثير منها، إخراج الشعب الألباني في كوسوفو من دياره عنوة، هذه الديار التي شغلته في وقت لاحق قوات الأمن الصربية.

وفي ٢٠ نيسان/أبريل، أفادت تقارير وسائط الإعلام أن بضع مئات من جنود جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية قد دخلوا ثلاث قرى في مونتيجرو على مقربة من كوسوفو، وأطلقوا النيران على اللاجئين الألبانيين الكوسوفيين الذين كانوا يبحثون عن ملجأ. وقد دفع هذا العمل الباقين من اللاجئين إلى الفرار. وقد قتل من جراء ذلك ما لا يقل عن ستة أشخاص، حسب قول نائب رئيس الوزراء في مونتيجرو السيد دراجيشا بورزان. إذ قال بورزان إن جريمة قد ارتكبت في القرية، وهذا عمل لا يمكن تسميته عملية عسكرية، لأن النساء كن في عداد القتلى. وأصر بورزان على أن يسلم الجيش اليوغوسلافي مرتكبي الجرائم "القتل" هذه إلى السلطات المدنية.

وقد نقلت تقارير وكالة أنباء "كوسوفو برس"، المعروفة بعلاقتها الوثيقة مع جيش تحرير كوسوفو، أن القتال كان دائرا في ٢٢ نيسان/أبريل في منطقة كوساريه، وهي منطقة قريبة من الحدود الألبانية. وقد تلا هذا العمل إدعاء جيش تحرير كوسوفو بأنه يسيطر على منطقة حدودية تصل بين قرى يونيك وكوساريه وبتوشا وبوليتش. وهذه منطقة حدودية تقع بين بلدي ديتشاني ودياكوفيتشا الكوسوفيتين إلى الجنوب الغربي من كوسوفو، حيث تعرضت بلدة يونيك، وهي رمز القومية الألبانية الكوسوفية منذ أمد طويل، لضغط شديد. وقد تواصل القتال في هذه المنطقة خلال الفترة المبلغ عنها وأكدته معلومات صادرة عن الجيش اليوغوسلافي إلى وسائط الإعلام في بلغراد.

وظهر إلى حيز الوجود مناطق نزاع جديدة بين قوات الأمن الصربية وجيش تحرير كوسوفو، مثل منطقة كونييلانش إلى الشرق من بريستينا، التي بقيت حتى ضربات الناتو الجوية في منأى عن النزاع. وفي أمكنة أخرى، واستنادا إلى المصادر الألبانية في جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، انتشر القتال إلى مناطق أخرى في الوسط، كالمطقة الواقعة بين بريزرين وسوفا ريكا وليبيان وأوروسيفاتش.

ونقلت الأنباء أن ما يسمى "بالحكومة المؤقتة" للألبانيين الكوسوفيين قد أصدرت مرسوما بتشكيل حرس وطني. وقد حدث هذا في ذات الوقت الذي حدثت فيه تعديلات أساسية في قيادة جيش تحرير كوسوفو. إذ أبلغت مصادر هذا الجيش أن السيد سليمان سليمان، وهو رئيس الأركان السابق في جيش تحرير كوسوفو، قد عُين قائدا للحرس الوطني. كما عُين في هذه الأثناء آجيم تشيكو، الضابط السابق في الجيش الكرواتي قائدا لجيش تحرير كوسوفو.

وفي ٤ أيار/ مايو، أفاد التلفزيون الألباني الرسمي أن قوات الأمن الصربية قد شرعت في اعتقال زعماء المنظمات غير الحكومية الألبانيين الكوسوفيين، بمن فيهم فلورابروفيينا، والعاملين في ميدان حقوق الإنسان. وقد استند تقرير التلفزيون في قصته إلى معلومات مقدمة من مصدر موثوق في بريستينا. كما أفاد المصدر ذاته أن ألبين كورتي قد اعتقل. وكان كورتي في السابق زعيم الطلاب الألبانيين في كوسوفو كما كان مؤخرًا مساعدا ومستشارا للسيد آدام ديماشي. وذكرت التقارير أيضا أن ديماشي، الذي كان سابقا الممثل السياسي لجيش تحرير كوسوفو، قد اعتقل أيضا ثم أطلق سراحه في بريستينا بعد ذلك ببضعة أيام.

الحالة السياسية

في بلغراد، اجتمع زعيم الألبانيين في كوسوفو إبراهيم رجوفا مع رئيس جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية ميلوسوفيتش ومع الزعماء الصربيين الآخرين في عدة مناسبات. وقد أفاد أحد أعوان رجوفا المقربين أن رجوفا كان في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية رغما عنه وأنه كان فعلا تحت الإقامة الجبرية في بريستينا مع أفراد أسرته. وقد اشتد النقد الموجه ضده من جميع الأطراف السياسية الألبانية في كوسوفو. وبحركة مفاجئة، سمحت سلطات جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية للسيد رجوفا بمغادرة الجمهورية إلى إيطاليا. وتتكهن بعض المصادر بأن سلطات جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية تعتقد بأنه سيعود إلى يوغوسلافيا، على أساس الافتراض بأن بقاءه بعيدا عنها سيضر بمستقبله السياسي.

وقد حاول السيد فهمي آجاني، وهو مندوب ألباني من كوسوفو إلى مباحثات رامبوييه وباريس، مغادرة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية إلى جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة؛ بيد أنه لم يتمكن من المغادرة بسبب إغلاق الحدود مع مقدونيا. وفي طريق عودته إلى بريستينا زعم أن الشرطة قد وضعت تحت حراستها ومن ثم قتلت. ولا تزال تفاصيل هذا الحادث غامضة.

واتهم السيد فيليمير إيليتش، رئيس بلدية بلدة كوتشاك الصربية في ١١ أيار/ مايو، فيما يبدو أنه أول تصريح لمسؤول في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية يطعن فيه في تكتيك السلطات العسكرية فيها، اتهم تلك السلطات بتعريض حياة المدنيين المحليين للخطر بوزعها الجنود والمركبات العسكرية في مرافق مدنية وقربها. وقد أعلن هذا بمناسبة قتل أربعة مدنيين وجرح ١٣ في غارة جوية شنها الناتو على بلدة كوتشاك في ١٠ أيار/ مايو.

وقصف الناتو السفارة الصينية في بلغراد بطريق الخطأ مساء ٧ أيار/ مايو بثلاث قذائف فقتلت أربعة أشخاص وأصاب نحو ٢٦ آخرين. وردا على الهجوم، أعلنت حكومة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية أن "جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية تتوقع من مجلس الأمن في الأمم المتحدة، فضلا عن الجمهور الدولي بأسره بإدانة هذا العمل الوحشي بشدة وتطلب معاقبة الذين أعطوا الأمر عقابا كافيا".

وفي ١٠ أيار/ مايو، صرح ياسوشي آكاشي، مبعوث الأمم المتحدة السابق إلى يوغوسلافيا، بأنه ناقش في بلغراد مع الرئيس ميلوسوفيتش رئيس جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية هيكل الوجود المدني والأمنى الدولى في كوسوفو في المستقبل. واستنادا إلى آكاشي، يريد ميلوسوفيتش أن تخضع قوات السلام لإشراف الأمم المتحدة وألا تُسلح إلا بأسلحة صغيرة للدفاع عن النفس. ويعتقد ميلوسوفيتش أن البعثة المحتملة ينبغي أن تكون في حجم بعثة التحقق في كوسوفو التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وقد أشارت وسائل الإعلام في بلغراد إلى أن آكاشي كان في بلغراد في زيارة خاصة.

واستمر تحدي حكومة الجبل الأسود لبلغراد. وصرح أعضاء في حكومة الجبل الأسود بأن الجبل الأسود لن يقبل قرار بلغراد بشأن حالة الحرب والإجراءات الجنائية الصورية. وبعث الرئيس ميلو دجوكانوفيتش رسالة عامة إلى مواطني جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية بشأن "كيان الدولة" في ٢٧ نيسان/أبريل وجه فيها عددا من الاتهامات إلى السلطات الاتحادية. ويرى دجوكانوفيتش أن مشكلة كوسوفو باتت تشكك في وجود جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية ذاته بسبب "عجز" القيادة في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية عن حل المشكلة. لكن رئيس جمهورية الجبل الأسود كرر أيضا طلبه بأن يضع الناتو حدا لما أسماه بسياسته "المتعجرفة" المتمثلة في شن الضربات الجوية على جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية.

الحالة الإنسانية

جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة: فرض تدفق اللاجئين من كوسوفو عبر الحدود بين جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية ومقدونيا ضغطا شديدا على موارد مخيمات اللاجئين المنهكة بالفعل. ومكث مخيم جديد في سيفراني إلى الجنوب من سكوبييه في غضون أيام، ويفوق عدد سكانه حاليا التقديرات الأصلية. وبحلول ٥ أيار/ مايو، دفع عدد اللاجئين، الذين يعبرون الحدود المقدونية، السلطات المقدونية إلى إغلاق حدودها مع كوسوفو. ونتيجة لهذا، تعين على نحو ١ ٠٠٠ لاجئ ألباني كوسوفي مغادرة منطقة الحدود والعودة في اتجاه بريستينا. وبعد مفاوضات بين مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والسلطات المقدونية، اتفق على فتح الحدود في ٦ أيار/ مايو. وسعت المفوضية إلى الاستفادة من فترة السكون هذه في القيام بنصب مزيد من الخيام بسرعة في مخيم بلاتشني الانتقالي تحسبا لمزيد من تدفقات اللاجئين الألبانيين الكوسوفيين. وفي ليلة ٨ - ٩ أيار/ مايو، عبر ما مجموعه ٦٨ لاجئا ألبانيا كوسوفيا الحدود المقدونية من كوسوفو عبر الجبال في منطقة جازينتش (ليست نقطة عبور رسمية للحدود). ولا تزال الأعداد التي تعبر الحدود من كوسوفو ضئيلة وذلك رغم عبور نحو ١ ٠٠٠ لاجئ في ١٦ أيار/ مايو. وتقدر منظمة الأمن والتعاون في أوروبا عدد اللاجئين من كوسوفو في إقليم مقدونيا بنحو ٢٣٢ ٠٠٠ لاجئ.

ألبانيا: في ١٨ نيسان/أبريل، بدأت الحكومة الألبانية، بالتعاون مع الناتو ومع الشركاء الدوليين الآخرين، خططاً لتحرير أعداد كبيرة من اللاجئين من كوكس في شمال البلد. وقبل الأزمة الحالية كان عدد سكان كوكس يبلغ نحو ٢٣ ٠٠٠ نسمة؛ ويوجد حاليا ١٣٠ ٠٠٠ نسمة في المنطقة في تسعة مخيمات للاجئين

ولدى أسر مضيئة. وكان من المقرر أن يجري إرسال عشرات الآلاف من اللاجئين بالطائرات الهليكوبتر والشاحنات إلى أربعة مراكز استقبال كبيرة في أجزاء أخرى من البلد. لكن الخطوة عدلت في ١٩ نيسان/أبريل. وأصبح من المقرر أن ينقل اللاجئين بخطى أبطأ بقليل إلى المخيمات المقررة من قبل، التي أوشكت على الاكتمال. ومن المأمول أن يؤدي هذا إلى توفير أماكن إقامة بمستوى أفضل ويتيح مزيداً من الوقت لإعداد مواقع أخرى إعداداً كافياً، وكان في إمكان الفرقة العاملة في ألبانيا التابعة لبعثة التحقق في كوسوفو والموفدة من منظمة الأمن والتعاون في أوروبا أن تشير في ٢٦ نيسان/أبريل إلى أنه يمكن، نظراً لعدم حدوث تدفقات رئيسية للاجئين إلى ألبانيا، تقليل عدد الأفراد المقيمين في منطقة كوكس عن طريق نقل اللاجئين إلى أماكن أخرى في البلد. وعلى الرغم من ذلك، يسود بين كثير من اللاجئين إحجام أساسي عن الانتقال من كوكس. وتقدر منظمة الأمن والتعاون في أوروبا عدد اللاجئين من كوسوفو الموجودين في ألبانيا بنحو ٤٤١ ٠٠٠ لاجئ.

وعانت مبادرة نقل اللاجئين الألبانيين الكوسوفيين من جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة إلى ألبانيا من بداية مضطربة. ففي ٩ نيسان/أبريل، لم يرغب ابتداءً سوى ١٤ متطوعاً من بين اللاجئين في مخيمات اللاجئين في مقدونيا في الانتقال إلى ألبانيا. ورغم أن هذا العدد قد ارتفع، فلم يرتفع بشكل كبير.

مسائل حقوق الإنسان

نقلت شعبة حقوق الإنسان التابعة لبعثة التحقق في كوسوفو معظم ملفات حقوق الإنسان إلى خارج كوسوفو ودمرت الباقي. وتجري حالياً فهرسة وتحليل هذه الملفات. وواصلت شعبة حقوق الإنسان عملها منذ انسحابها من كوسوفو في ٢٠ آذار/ مارس ١٩٩٩. وجمعت معلومات أخرى بشأن حقوق الإنسان فيما يزيد على ٢٠٠ لقاء مع اللاجئين في ألبانيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وستصدر البعثة تقريراً تفصيلياً يجمع هذه المعلومات في أواخر تموز/يوليه. وسيوزع تقرير آخر في تشرين الأول/أكتوبر.

احتمالات اتساع نطاق الصراع الدائر في كوسوفو

يواصل الوجود التابع لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا في ألبانيا، وبعثة حصر النزاع التي أوفدتها المنظمة إلى سكوبييه والبعثتان الموفدتان من المنظمة إلى البوسنة والهرسك وكرواتيا المتابعة عن كثب لاحتمالات اتساع نطاق الصراع الدائر في كوسوفو.

وأثرت الأزمة الدائرة في كوسوفو تأثيراً مباشراً على الحالة في البوسنة والهرسك. وأخلت البعثة التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا مكاتها في جمهورية صربسكا نتيجة للحالة السياسية المتوترة. فقد أدى فصل الرئيس بوبلاسين رئيس جمهورية صربسكا وقرار التحكيم المتعلق ببرتشكو وحملة القصف التي شنها الناتو إلى تدهور الحالة الأمنية في الكيان. وطراً مؤخراً قدر من التحسن، وبدأت البعثة في فتح أبوابها من جديد في جمهورية صربسكا. ومن المتوقع أن تظل الحالة الأمنية مستقرة ما لم يطرأ تغيير أساسي في الاستراتيجية المتبعة في حملة الناتو ضد يوغوسلافيا: فمن المتوقع أن يؤدي أي بدء للعمليات البرية إلى عدم استقرار في جمهورية صربسكا يتناسب مع هذا الهجوم. كما أن اقتصاد جمهورية

صربسكا الضعيف والمرتبط ارتباطا وثيقا بصفة دائمة بصربيا، لا يزال مشلولاً من جراء الحالة التي سادت جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية في أعقاب بدء الحملة الجوية للنااتو.

وتبعاً للوزارة الألبانية للحكم المحلي دخل ألبانيا منذ بداية الأزمة الحالية ما يزيد على ٤٥٠ ٠٠٠ لاجئاً. وبلغ المتوسط اليومي للعدد في النصف الثاني من نيسان/أبريل نحو ٤ ٠٠٠ شخص. لكن كان تدفق اللاجئين عبر نقاط الحدود المختلفة متقلبا خلال الفترة المشمولة بالتقرير وبصفة خاصة في ١٧-١٨ نيسان/أبريل، أي التاريخ الذي تزامن مع قيام جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية بقطع العلاقات وتزايد النشاط العسكري على الحدود.

ولا يزال عدد اللاجئين المتبقين في مقاطعة كوكس يشير القلق نتيجة للزيادة السريعة في حوادث الحدود في المنطقة الواقعة إلى الشمال، وصعوبة توزيع المعونة وضرورة توفير مؤن فعلية للقادمين الجدد. وتبدو الحالة في الأماكن الأخرى من البلد تحت السيطرة نوعاً ما، وإن كانت مستويات أماكن الإقامة الجماعية، وبصفة خاصة أحوال المرافق الصحية، تختلف اختلافاً كبيراً من مخيم إلى آخر. وأصبحت القوة الإنسانية المتقدمة التابعة للنااتو جاهزة للعمل في ٢٤ نيسان/أبريل وتقوم في المقام الأول بدور في مجال النقل والسوقيات إلى حين وصول وحدات القوة بأكملها. وحددت مواقع لإيواء ما يصل إلى ٥٠ ٠٠٠ لاجئاً في خيام في مناطق مختلفة من البلد.

وأكد باندي مايكو، رئيس وزراء ألبانيا، إصرار الحكومة الألبانية على توفير مأوى لجميع اللاجئين في ألبانيا، وصرح بأنه يتوقع ارتفاع العدد في القريب إلى ٥٠٠ ٠٠٠ لاجئاً على الأقل. وتبعاً لتقديرات وزارة المالية الألبانية ستبلغ تكلفة الإيرادات المنقودة وتحويلات النفقات العادية وحدها، من أجل ٤٠٠ ٠٠٠ لاجئاً حتى نهاية ١٩٩٩، نحو ٢٢٠ مليون دولار. وخُفّضت جميع نفقات الميزانية العادية بنسبة ٧٠ في المائة. ورغم أن الحكومة قد أعربت عن الرضاء على الحصة المخصصة لألبانيا في الخطط الدولية لدعم الميزانية من أجل المنطقة، فقد صرح مسؤولون بأنه سيلزم مزيد من دعم الميزانية وغير ذلك من أشكال الدعم.

وتدهور الأمن بصفة عامة في مواقع المخيمات خلال الفترة المشمولة بالتقرير مع تزايد أنباء عن وقوع سرقات وحالات نهب ومختلف أشكال الابتزاز والخطف والإغواء بالبغاء في مخيمات اللاجئين. ولم تقابل طلبات عدد من رؤساء الشرطة بتوفير قوة إضافية بأي اهتمام. وواصل الوجود التابع لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا وفرق الأمن التابعة لفرقة العمل المعنية باللاجئين في بعثة التحقق في كوسوفو رصد هذه الحالات من أجل إبلاغ السلطات المحلية والمركزية بها.

واتسمت الحالة على طول الحدود الشمالية الشرقية مع جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية في منطقتي هاس وتروبي بنمط من القصف المنتظم بنيران الهاون والأسلحة الصغيرة عند نقاط عبور الحدود الألبانية المعزولة أو بالقرب منها. وفي كثير من الحالات، أعقب هذا غارات محدودة شنتها قوات جمهورية

يوغوسلافيا الاتحادية داخل إقليم ألبانيا وخربت أو دمرت خلالها نقاط الحدود الألبانية وزرعت ألغاماً على طول خط الحدود أو داخل ألبانيا مباشرة. ووقعت هذه الأعمال إزاء خلفية من الاشتباك المستمر بين جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وجيش تحرير كوسوفو وخاصة في منطقة كوشاري على الجانب اليوغوسلافي من الحدود، كما يشن الناتو غارات جوية بصفة دورية في المناطق ذاتها. ووقع أخطر حادث في ١ أيار/مايو ١٩٩٩، عندما هاجمت قوات جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية قرية غوربالي (الواقعة على بعد ٢٠٠ متر داخل إقليم ألبانيا) أثناء الليل وأضرمت حرائق في عدد من المنازل.

وتواجد مقاتلو جيش تحرير كوسوفو بصفة دائمة في شمال ألبانيا خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وينقل القتلى والجرحى من مقاتلي جيش تحرير كوسوفو بصفة منتظمة عبر الحدود إلى مستشفى فلايرام كوري ثم تقوم الطائرات الهليكوبتر التابعة للجيش الألباني بإجلالهم إلى تيرانا.

وأكد ممثلو الحكومة الألبانية انحياز ألبانيا الوثيق للناتو فيما يتصل بصراع كوسوفو في عدد من الزيارات والبيانات الرفيعة المستوى. وأشار رئيس الوزراء مايكو في كلمة ألقاها أمام اجتماع للشركاء في التحالف الاشتراكي الحاكم عقد في ٢٤ نيسان/أبريل إلى أنه تقف إلى جانب ألبانيا "أقوى جماعات الضغط في العالم"، وأنها في طريقها إلى الانضمام لعضوية الناتو ومنظمة التجارة الدولية وإلى إبرام اتفاق بالانتماء إلى الاتحاد الأوروبي و تجميد أو شطب دينها الخارجى. وفيما يتعلق بكوسوفو، قال الرئيس ميداني في عدة تصريحات، بما في ذلك خطابه أمام مجلس جمعية البرلمان الأوروبي، إن هذا الإقليم ينبغي أن يصبح لفترة مؤقتة "محمية دولية" يكفلها وجود عسكري دولي بقيادة منظمة حلف شمالي الأطلسي وكذلك وجود مدني دولي يضم الاتحاد الأوروبي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا والجماعات الأوروبية ومنظمة التربية والعلم والثقافة. وأشار ميداني أيضاً إلى منح مركز "محمية الاتحاد الأوروبي" كحل مؤقت ممكن لكوسوفو والجبل الأسود كليهما في إطار الترتيبات الأمنية والاقتصادية الإقليمية الجديدة للمساعدة على تحقيق الانتعاش في فترة ما بعد الحرب واستبعد تقسيم كوسوفو؛ معتبراً أن جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة ستكون الضحية الأولى.

أما مسألة انقسام القوى السياسية في كوسوفو على نفسها، فقد أثّرت مرة أخرى في أعقاب زيارة إلى تيرانا قام بها السيد بوكوشي يومي ١٧ و ١٨ نيسان/أبريل، وقدم نفسه فيها بأنه قائد الحكومة الشرعية في المنفى، وهذا ادعاء رفضته حكومة تيرانا. ورد وزير الخارجية ميلو على ذلك بأن دعا جميع الفصائل السياسية إلى أن تتحد وتتجاوز "ادعاءاتها وخلافاتها" مشيراً إلى أن حكومة تاتشي المؤقتة قد انبثقت عن اتفاق رامبوييه وتحظى، على هذا الأساس، باعتراف المجتمع الدولي. وجاءت التصريحات التي صدرت بعد ذلك عن غودو رئيس اللجنة البرلمانية للشؤون الخارجية التي توحى بنهج أكثر مصالحة والتي تناشد جميع الفصائل في كوسوفو أن تضع منهاجاً موحداً. وفي ٢٩ نيسان/أبريل، أعلن وزير الخارجية ميلو أن الحكومة ستدعو ممثلي الفصائل في بريستينا وسكوبييه وبون إلى تيرانا لتنسيق الاستراتيجيات.

واستنادا إلى مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وصل عدد اللاجئين من كوسوفو في جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة في أواسط شهر أيار/ مايو إلى ٢٤٠ ٠٠٠ لاجئ، تم إيواء نصفهم لدى أسر مضيفة والبقية في مراكز العبور والمجتمعات المحلية في منطقة الحدود وفي أماكن أخرى من البلد. وقد دخل معظمهم البلد عبر نقطة العبور وبلاس. ولكن لا يزال الكثيرون منهم يدخلون البلد بصورة غير قانونية عبر الجبال لبلوغ القرى الحدودية في شمال سكوبييه.

ونظرا لحالة اللاجئين في البلد المثيرة للجزع وللتزايد المستمر في أعداد الوافدين منهم على الحدود، أعلنت السلطات المقدونية في ٥ أيار/ مايو ١٩٩٩ أنها لن تسمح بدخول مزيد من اللاجئين إلى أراضيها إلا بأعداد تعادل أعداد اللاجئين الذين يُنقلون إلى بلدان ثالثة. كما أعربت السلطات المقدونية عن خيبة أملها لبطء عمليات إجلاء اللاجئين جوا إلى بلدان ثالثة لأغراض إنسانية.

وفيما يتعلق بالأمن، أثارت مخاوف بعد أن اكتشفت في المناطق الحدودية مخابئ أسلحة لجيش تحرير كوسوفو وقاعدة في منجم مهجور يشتبه بأنه يشن منها عملياته، ومن أن يكون ذاك الجيش يعمل بحرية داخل البلد. وفي حين أكد رئيس شعبة الشؤون السياسية - الشريك في تحالف ألبان كوسوفو، آربين كسافيري، وجود أفراد من جيش التحرير في البلد، فقد قال إن قرارا سياسيا قد اتخذ بعدم قيام الجيش بأي عمل يمكن أن يزعزع استقرار البلد.

وأكد رئيس جمهورية مقدونيا وأعضاء حكومته الموقف الداعي إلى عدم السماح بالقيام بأي أعمال عسكرية ضد البلدان المجاورة انطلاقا من الأراضي المقدونية.

ولم يطرأ أي تغيير كبير على الحالة الأمنية في منطقة الدانوب الكرواتية خلال الفترة المستعرضة في هذا التقرير. وذكر فريق الشرطة المعني بالرصد في بعثة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا أنه لم يسجل في المنطقة أي حادث جدير بالذكر يمكن ربطه منطقيا بالأحداث الجارية في جمهورية يوغوسلافيا السابقة. بيد أن مشاعر عدم الأمن والعزلة قد تزايدت في أوساط السكان المحليين الصربيين والمجريين في منطقة الدانوب نظرا لتزايد الضربات الجوية ضد أهداف في فويفودينا المجاورة والأضرار التي لحقت بثلاثة جسور من الجسور الأربعة التي تربط كرواتيا بفويفودينا مما أدى إلى إغلاقها. وعلاوة على ذلك، زاد من حدة تلك المشاعر أن السلطات الكرواتية في منطقة الدانوب، اتخذت مؤخرا مجموعة تدابير لا علاقة لها فيما يبدو بالصراع الدائر في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية لكن تزامنت معه. وقد ساهمت هذه الأحداث التي وقعت مؤخرا في تدهور ثقة الطائفة الصربية في التزام السلطات بإدماجهم على نحو كامل في كرواتيا. وقد أعرب المجلس الوطني للصرب علانية عن قلقه في مؤتمر صحفي عقد في زغرب في ٢٢ نيسان/أبريل.

وأعلنت الحكومة الكرواتية أنها ستقبل ٥ ٠٠٠ لاجئ من كوسوفو بالإضافة إلى ألبان كوسوفو الموجودين من قبل في كرواتيا، وذلك في إطار برنامج الإجماع الإنساني الذي تديره مفوضية الأمم المتحدة

لشؤون اللاجئين، ووفقا للمعايير الإنسانية الدولية. وأكدت الحكومة أيضا التزامها من جديد بألا تتخلى عن التزاماتها المترتبة بموجب اتفاقية عام ١٩٥١ المتعلقة بحالة اللاجئين وغيرها من الوثائق الدولية ذات الصلة، وأنها ستضع إجراءات لاستقبال الأقليات الإثنية القادمة من صربيا بحثا عن الحماية في كرواتيا؛ وستوافق على لم شمل الأسر المشردة من كوسوفو مع أقاربهم في كرواتيا؛ وأن تسوي الوضع القانوني لألبان كوسوفو الموجودين من قبل في كرواتيا.

ثانيا - أنشطة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا

الأنشطة التي قام بها الرئيس الحالي والمجلس الدائم

خاطب الرئيس الحالي كنوت فولبيك المجلس الدائم في ٢٨ نيسان/أبريل، في أعقاب اجتماع عقدته في نفس اليوم اللجنة الوزارية الثلاثية لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا في فيينا. وأشار إلى التدهور الحاد في الحالة في كوسوفو وشدد على الحاجة الماسة إلى إيجاد حل سريع ليتسنى تجنب تدهور مماثل في الحالة في المنطقة. وأكد أن النهج الإقليمي هو المفتاح، فرحب بالمبادرة التي اتخذتها رئاسة الاتحاد الأوروبي لوضع استراتيجية لتحقيق الاستقرار في المنطقة. وأكد ضرورة إدخال تحسينات كبيرة على قدرة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، لدعم العمليات الميدانية، ودعا إلى تعزيز الهياكل التنفيذية للمنظمة.

وسافر الرئيس الحالي إلى نيويورك في ٤ أيار/مايو حيث أجرى مشاورات بشأن كوسوفو مع الأمين العام للأمم المتحدة، كوفي عنان، ومع المبعوث الروسي الخاص شيرنوميردين. وفي ٦ أيار/مايو، أفاد الرئيس الحالي أن الرئاسة تنظر في دور منظمة الأمن والتعاون في إطار ميثاق الاستقرار لدول جنوب شرق أوروبا الجاري إعداده الآن من جانب الاتحاد الأوروبي. وقال إن الرئاسة ما برحت على اتصال وثيق بشأن هذه المسألة مع الرئاسة الألمانية للاتحاد الأوروبي. كما أجرت الرئاسة مشاورات مع الأمين العام للأمم المتحدة بشأن تنفيذ تسوية سياسية لكوسوفو تقوم فيها منظمة الأمن والتعاون في أوروبا بدور رئيسي فيما يتعلق ببناء المجتمع المدني، بما في ذلك بناء المؤسسات، وإقامة الديمقراطية والإعداد للانتخابات والإشراف عليها.

وخاطب عدد من نواب مديري بعثة التحقق في كوسوفو المجلس الدائم أو ما يسمى بفريق الرصد في فيينا، بشأن مغادرتهم للبعثة. وقدم جميعهم مساهمات مفيدة وبناءة إلى أقصى حد في التخطيط الجاري بشأن إيفاد بعثة جديدة للمنظمة إلى كوسوفو.

وفي ١٢ أيار/مايو، وجه المفوض السامي للأقليات الوطنية، ماكس فاندير ستويل، تحذيرا إلى المجلس الدائم بشأن الحالة في جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة. وزود الممثل المعني بحرية وسائط الإعلام المجلس بالمعلومات بشأن الزيارة التي قام بها مؤخرا إلى جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة.

العمليات التي قامت بها بعثة التحقق في كوسوفو التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا

لا تزال المهام المحددة لنواة البعثة تتمثل في التخطيط والإعداد توقعاً لإعادة وزع بعثة جديدة للمنظمة في كوسوفو. وبالإضافة إلى تلك المهام، تواصل البعثة الإسهام بمواردها في الجهود الإنسانية التي تبذلها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لمساعدة اللاجئين من ألبان كوسوفو. وخلال معظم الفترة المشمولة بالتقرير، ساعدت البعثة المفوضية في إدارة مركز التنسيق التابع للمفوضية والكائن في مقر المفوضية في سكوبيه. واشترك موظفون آخرون في رصد نقاط العبور الحدودية الثلاث الواقعة بين جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وكوسوفو ومقدونيا تحسباً لأي تدفق جديد من اللاجئين. كما قدمت المساعدة في إدارة مجمّع ستنكوفيتش للاجئين.

وتواصل فرقة العمل الموجودة في ألبانيا، التابعة لبعثة التحقق في كوسوفو الموفدة من قبل منظمة، جهودها في كامل أنحاء ألبانيا، وهي موجودة في جميع المحافظات الاثنتي عشرة (البلديات). ذلك أن لكل محافظة صعوبات وتحديات مختلفة، ويمكن لفرقة العمل أن تنبه الوكالات المختصة إلى احتياجات وشواغل كل محافظة من المحافظات. وبالإضافة إلى ذلك، تزود فرقة العمل المفوضية بالدعم الإمدادي والإداري.

وفي أعقاب تقييم المهام الحالية لبعثة التحقق في كوسوفو، قرر الرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا أن يخفض تدريجياً من المساعدة المقدمة لإدارة مخيمات اللاجئين. وسيساعد هذا الأمر البعثة على تخفيض ملاك موظفيها إلى ٢٥٠ موظفاً من قوامها الحالي البالغ ٣٢٧ موظفاً دولياً. (يشمل هذا الرقم "نواة" للبعثة وفرقتي العمل الألبانية والمقدونية للشؤون الإنسانية.

— — — — —